

بيان العسكري يطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ لتجنب تكرار أخطاء ماضى لا يريدوا له أن يعود



الأحد 25 مارس 2012 12:03 م

أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أن ما يتم من محاولات بغرض التشكيك في النوايا إزاء نزاهة الانتخابات الرئاسية القادمة والاستفتاء الشعبي على الدستور، هو محض افتراء لا أساس له من الصحة

وذكر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيان له اليوم الأحد، أن هذا الموقف يتناسى أن القوات المسلحة ومجلسها الأعلى هم من خططوا ونفذوا الانتخابات التشريعية السابقة بشفاافية ونزاهة شهد بها الجميع وأفرزت القوى السياسية الحالية بمجلسي الشعب والشورى

وأضاف البيان، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تابع ببالغ الاستياء ما تناولته وسائل الإعلام من بيانات صدرت من إحدى القوى السياسية بما يطعن في نزاهة قصد القوات المسلحة ومجلسها الأعلى، وينال من أداء ووطنية الحكومات، ويشكك في استقلال المحكمة الدستورية العليا، والتأثير على حيديتها في أحكامها

وجاء في بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، "إننا نقدر صعوبة المناخ العام الذى تعمل فيه جميع الحكومات التى تولت المسؤولية منذ اندلاع ثورتنا العظيمة، ونحن نتفهم أن الأداء الحكومى قد لا يرضى طموحات الجماهير فى هذه المرحلة الحرجة، إلا أننا نؤكد أن مصلحة الوطن هى شاغلنا الأول، وأننا لن نذخر جهدا، وأن نتوالى فى إتخاذ مايلزم من إجراءات وقرارات فى صالح الوطن والمواطن حتى نجتاز جميعا هذه المرحلة الصعبة من تاريخ أمتنا".

وأضاف البيان: "إن الحديث عن تهديدات بوجود طعن فى دستورية مجلس الشعب أمام المحكمة الدستورية العليا والإيحاء بخضوع هذه المحكمة الجلية للسلطة التنفيذية، إنما هو أسلوب غير مقبول يستهدف الإساءة إلى القضاء المصرى العريق وإستباق أحكامه، والسعى إلى تحقيق مصالح حزبية ضيقة على حساب قدسية القضاء".

وأوضح البيان: "إن القوات المسلحة المصرية ومجلسها الأعلى لم تذخر جهدا فى حماية الثورة وتبنى مطالبها ورعاية مسيرتها، وحافظت على إستقرار الدولة فى أدق اللحظات وأصعب المنعطفات وباشرت بكل شرف وتجرد وإخلاص مسؤوليتها فى إدارة شئون البلاد خلال هذه المرحلة الحاسمة من عمر الوطن".

وقال: "إن القوات المسلحة وقيادتها العليا تدعو أبناء الوطن وكل فئات الشعب وقواه السياسية ومفكره وإعلامه الحر إلى الإحتشاد والتكاتف حتى نستطيع أن نواصل مسيرتنا نحو الانتقال الديمقراطى الآمن للسلطة فى ظل مناخ يحترم القواعد والأعراف الدستورية، ويحافظ على الفصل بين السلطات ويلتزم باحترام القضاء وينصاع لقدسية أحكامه، وأن نعمل جميعا لكى يكون الدستور القادم معبرا عن آمال وطموحات جميع فئات الشعب المصرى العظيم".

واختتم البيان: "إننا نطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ لتجنب تكرار أخطاء ماضى لانريد له أن يعود، والنظر إلى المستقبل بروح من التعاون والتآزر، وأن المصلحة العليا للوطن فوق كل إعتبار" حمى الله مصر ووفقنا إلى ما فيه الخير للوطن والمواطنين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".